Minufiya J. Agric. Res. Vol.36 No. 1: 197 - 227 (2011) "http://www.mujar.net"

دراسة لبعض المتغيرات المؤثرة على التنمية البشرية فى المحافظات الريفية بمصر

أشرف عبد اللاهى محمود

قسم المجتمع الريفى، معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية – مركز البحوث الزراعية

(Received: Jan. 9, 2011)

الملخص

يستهدف البحث الراهن التعرف على بعض المتغيرات التى تؤثر على التنمية البشرية فى المحافظات الريفية بمصر. حيث يفترض البحث أن ثمة متغيرات تؤثر على مستوى التنمية البشرية.

وينقسم البحث إلى أربعة أجزاء لمعالجة هذا الموضوع. ويتناول كل من الجزئين الأول والثانى نقد وتحليل مفهوم التنمية والتغيرات التى لحقت به فى ضوء ممارسات التنمية، حيث إن تحديد المفهوم والمعايير المحددة له يؤثر بدون شك على مدى الحكم على وجود تنمية حقيقية فاعلة. والجزء الثالث يتناول الطريقة البحثية، بينما الجزء الرابع يتناول النتائج ومناقشتها؛ أى الذى يتعلق بممارسات التنمية فى مصر، والذى يتضمن رصد بعض المتغيرات المؤثرة على التنمية البشرية والتى تعد مفهومًا إجرائيًا أكثر من كونه مفهوما نظريًا.

وقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية المتاحة بتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠، كما أتخذ مؤشر التنمية البشرية بتقرير التنمية البشرية كمتغير تابع يعبر عن مستوى التنمية بالمحافظات الريفية، حيث تم استبعاد المحافظات الحضرية ومحافظات الحدود.

وللمعالجة الكمية للبيانات تم استخدام اختبار "ت" T-test، ومعامل الارتباط البسيط لبيرسون، والانحدار الخطى المتعدد Multiple linear Regression Analysis، وذلك لتحديد العلاقات الارتباطية بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، وأيضًا لتحديد المتغيرات التى تسهم فى تفسير التباين الحادث فى المتغير التابع وتحديد مدى أسهامها.

وقد كشفت النتائج عن وجود بعض العلاقات الارتباطية المعنوية ، كما كشف عن وجود ثلاثة متغيرات تفسر التغير فى مؤشر التنمية البشرية وهى نسبة العمالة الزراعية لإجمالى قوة العمل ، ونسبة البطالة فى الريف من إجمالى قوة العمل، ونسبة الفقراء لإجمالى السكان بالمحافظات وذلك فى نموذج الانحدار المتعدد وقد كانت معنوية عند ٠.٠٠١ وتفسر نحو ٧٩% من التغير فى مؤشر التنمية.

المقدمة والمشكلة البحثية:

لا شك فى أن موضوع التنمية من بين أهم موضوعات العلوم الاجتماعية على تنوعها، ولا ينتهى الحديث فيها منذ أن بدأ عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية فى القرن الماضى، وقد ترسخ المفهوم، ومر بعديد من المراحل والصقل، بدءًا من مفهوم النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية ثم الاجتماعية والتنمية المتكاملة والتنمية الشاملة والمتواصلة Sustainable Development والتنمية البشرية Human development. وترجع أهمية التنمية على وجه العموم فى أنها تدفع المجتمع نحو الارتقاء الاجتماعى والاقتصادى. بيد أن التناقضات تتبدى بإضافة العامل الأيديولوجى والذى يعنى بطريقة ما طريقة تحقيق هذه التنمية، كما أن التطور العلمى فى مجالات العلوم ومن ضمنها العلوم الاجتماعية يفتح آفاقًا رحبة لتحقيق تنمية تشمل المجتمعات، وعلاوة على ذلك فالعوامل من خارج العلوم الاجتماعية قد تلعب دورًا فى تحفيز أو تثبيط عملية التنمية ولعل التغيرات الجارية فى المجتمعات عموما و فى المجتمع المصرى على وجه الخصوص تبين ذلك. فمنذ منتصف ثمانينات القرن الماضى شهدت مصر تغيرات جوهرية فى إستراتيجيتها وسياستها، ومن ثم تغير فى آلية التنمية المتبعة، وقد كان القطاع الريفى والزراعة هما الأسبق بتطبيق برامج التكيف الهيكلى وتحرير الاقتصاد، ومن ثم قامت التنمية على أساس تخلى الدولة عن دورها التنموى لتفسح المجال للقطاع الخاص والأهلى.

ولم يترتب على سياسات التنمية الريفية والزراعية النجاح المتوقع لها بعد تطبيق حزمة برامج التكيف الهيكلى، وعلى ذلك تتمثل مشكلة البحث الراهن فى الكشف عن بعض تناقضات التنمية ونقدها ، كما تحاول الكشف عن بعض المتغيرات التى تؤثر على التنمية البشرية فى محافظات مصر الريفية، حيث تعد التنمية البشرية مؤشرًا على مستوى التنمية لكل محافظة، كما تتباين محافظات مصر فى مستوياتها التنموية ومن ثم معرفة بعض المتغيرات المؤثرة التى يمكن أن تساهم فى تحسين مستوى تلك المحافظات.

أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة التعرف على كل مما يلى:

١- بعض تناقضات مفهوم التنمية ونقد مفهوم التنمية السائد.

٢- الفروق فى بعض المتغيرات بين المحافظات الريفية ذات مستوى التنمية المرتفع وذات مستوى التنمية المنخفض.

٣- العلاقات الارتباطية بين بعض المتغيرات والتنمية البشرية فى المحافظات الريفية.

٤- درجة إسهام المتغيرات المدروسة فى تفسير التباين الحادث فى مستوى التنمية البشرية فى

المحافظات الريفية.

الفروض البحثية:

يتم تحقيق الهدف الأول للدراسة من خلال النقد النظرى والمنهجى، والمنطقى لمفهوم وممارسات التنمية باستخدام المنهج الاستنباطى. أما لتحقيق أهداف البحث: الثانى والثالث والرابع فقد تم اتباع المنهج الاستقرائى وفى ضوء ذلك تم صياغة الفروض النظرية على النحو التالى:

١- توجد فروق معنوية بين المحافظات الريفية ذات مستوى التنمية المرتفع والمحافظات ذات مستوى التنمية المنخفض فيما يتعلق ببعض المتغيرات المدروسة.

٢- توجد علاقة ارتباطية بين المتغيرات المدروسة ومستوى التنمية البشرية.

٣- تسهم المتغيرات المستقلة محل الدراسة إسهامًا معنويًا فى تفسير التباين فى مستوى التنمية البشرية بالمحافظات الريفية.

الإطار النظرى

أولاً: مفهوم التنمية وممارستها

لم يظهر مفهوم التنمية إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحصول معظم دول العالم الثالث أو النامى على الاستقلال من براثن الاستعمار، حيث لم يأخذ المفهوم ثقله وانتشاره على هذا النحو قبل هذه الفترة رغم وجود نزعات إصلاحية وحركات تنموية فى مختلف المجتمعات ومن بينها المجتمع المصرى. وقد بدأ الترويج للتنمية منذ ذلك الحين للتنمية فى الدول المتقدمة والتى كانت متورطة فى الحرب العالمية، فقد تم إنشاء البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى عقب مؤتمر بريتون وودز فى عام ١٩٤٤ قبيل انتهاء الحرب العالمية، والهدف الأساسى للبنك الدولى حينذاك هو تعمير وتنمية الدول والاقتصاديات التى خربتها الحرب العالمية، (عوض الله، ١٩٩٢: ٤-٥).

ومن ثم فقد لعبت مؤسسات بريتون وودز دورًا أساسيًا فى مسألة التنمية، وكان المفهوم الشائع فى ذلك الوقت هو مفهوم التنمية الاقتصادية وفى الواقع أن المسألة ليست قصورًا فى فهم التنمية الذى انتقد فيما بعد على أنه يغفل الجوانب الاجتماعية والثقافية وإنما الجانب الاقتصادى قد غلب نتيجة الدفعة التى كانت تحتاجها هذه الدول فى أعادة بناء اقتصادياتها.

لم تقف المسألة عند هذا الحد فقد بدأ الترويج إلى تبنى التنمية الاقتصادية ليس فى الدول المتقدمة فحسب وإنما فى الدول التى تخلصت من الاستعمار بدعوى تنميتها؛ ومن هنا كان اختلاق العالم الثالث ذلك المفهوم المستخدم فى هذا الوقت، وقد استخدمت تعبير اختلاق العالم الثالث بدلاً من تعبير اكتشاف

العالم الثالث الذى استخدمه الببلاوى (٢٠٠٠) أو تعبير ميلاد العالم الثالث لأمين (٢٠٠٢)، حيث إن تلك الآليات المزعومة والتى يطلق عليها تنمية هى فى حقيقة الأمر عملت على اختلاق العالم الثالث، فهى ليست اكتشافًا حيث لم تكن متوارية ليتم اكتشافها، كما لم تكن جنينًا ليتم ميلاده، إن اختلاق العالم الثالث أتى عبر آليات التوسع الرأسمالى فى حقيقة الأمر، إلى جانب الحرب الباردة التى كانت دائرة بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى، وقد كان من المطلوب نوع من التنمية لا يتعارض مع مصالح الدول المسيطرة على مصير العالم والمنتجة فى الوقت نفسه للجزء الأكبر من نظريات التنمية وأوسعها نفوذًا، فالمطلوب هو رفع قدرة الدول المتخلفة على الاستهلاك، وعلى الأخص قدرتها على الاستيراد، وليس فقط على تصدير المادة الخام، وإنتاج الأيدى العاملة الرخيصة (أمين، ٢٠٠٢: ١١٢).

وعلى ذلك فقد كان شيوع مفهوم التنمية – فى صورته الأكثر انضباطًا بحيث يبعد عن مفهوم النمو – والذى كان يعنى: الإجراءات والسياسات التى تعمل على تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة فى الدخل الفردى الحقيقى عبر فترة ممتدة من الزمن من خلال إحداث تغيرات هيكلية فى البنيان الاقتصادى للمجتمع، وبحيث يستفيد منها. (شافعى، ١٩٦٨: ٧٨–٧٩).

وتُستلهم أساليب التنمية التى تحقق مفهوم التنمية السابق الإشارة إليه – والتى قد اتبعتها دول العالم الثالث – من خلال التجربة الغربية (الرأسمالية خصوصًا)، وتصبح التنمية هى اتباع الطريق الذى سلكه ويسلكه الغرب حتى يمكن لهذه الدول المتخلفة اللحاق بالعالم الأول الرأسمالى أو الثانى الاشتراكى؛ عن طريق ما عرف بنظريات التحديث وفقًا للمعسكر الرأسمالى، أو التحول إلى الأنظمة الاشتراكية وفقًا للنهج الاشتراكى السوفيتى (السابق)، الذى كان أقل تأثيرًا من نظيره – أى العالم الأول، ومن ثم فكان اختلاق هذا العالم الثالث والذى توازى مع انتشار مفهوم التنمية.

أفرز اتباع دول العالم الثالث لطريق التنمية الغربى – أو لنقل عملية التغريب – نمطًا جديدًا من الاستعمار يختلف عن سابقه الذى تحررت منه هذه الدول، وجاء أكثر النقد على يد منظرى التبعية من أبناء هذه الدول مثل "أندريا جوندر فرانك" و"بول باران" و"سمير أمين" وغيرهم، كما أن خروج الاستعمار التقليدى من هذه البلدان عمل على تخلف هذه البلدان الناجم عن الاستغلال وعن البنية الاستعمارية، وعن الطبقة المبنية على الاستغلال فى هذه الدول والموالية للنظام الاستعمارى (فرانك، ١٩٧٣: ٢٨)، ومن ثم فقد ولت التنمية عندما ذهب الاستعمار (Kothari, 1988: 143)، ويعنى هذا القول أن الاستعمار عمل على تخلف هذه الدول من ناحية، ومن ناحية أخرى تعنى تبنى الدول المستعمَرة سابقًا لنمط من التنمية مفرغ أساسًا من مضمون التنمية.

إن هذا النهج الذى يمكن تتبعه بصدد عملية التنمية على مستوى المفهوم والممارسة يبين أن

المسألة لا تعدو أن تكون غير نموذج لتطور النسق الرأسمالى، وبتغير آليات النسق الرأسمالى تتغير أنساق التنمية التى تتبعها دول تختلف أولوياتها بالضرورة عن دول العالم المتقدم. إن اصطناع واختلاق العالم الثالث جاء كإحدى مقتضيات النمو الرأسمالى والذى يتغير شكله حسب الشروط الموضوعية التى تفرزه. وفى هذا الإطار يميز أمين (١٩٩٧: ٤٠-٤١) – ومن قبله جراشيارينا (١٩٨٥: ٣٧) – بين مفهوم الرأسمالية ومفهوم التنمية، حيث يشير إلى أن الرأسمالية ليست نظام تنمية، أو نمطًا يمكن تقديره فى مواجهة نظام تنمية آخر مثل الاشتراكية. فالتمييز الحاسم بين واقع ما تنتجه الرأسمالية وهو التوسع الرأسمالى، وبين التنمية أمر ضرورى، حيث يشير مفهوم التوسع الرأسمالى إلى واقع تاريخى حدث وما زال يحدث، بينما مفهوم التنمية فهو مفهوم ذو طابع أيديولوجى يستحيل تجاهله؛ فالتنمية تفترض مشروعًا مجتمعيًا وبالتالى يمكن تحديد معايير قياس الانجاز على ضوئها، ويختلف هذا المشروع المجتمعى من مدرسة فكرية إلى أخرى، إذ إن هذه المدارس تطرح مضامين متباينة لمفهومها عن الحرية والمساواة والتحرر .. إلخ، والخلط بين المفهومين، المفهوم الذى يخص الواقع المعاش (التوسع الرأسمالى) والمفهوم الذى يشير إلى المرجو (التنمية) هو مصدر الالتباس فى معظم النقد الموجه للسياسات المتبعة، علمًا بأن المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد تتعمد هذا الخلط حيث تقترح وسائل للتوسع الرأسمالى وتسمى ما ينتج عن تنفيذها تنمية، فالتوسع الرأسمالى لا يفترض شيئًا من نتائجه التنموية.

هذا التحليل الذى يقدمه "أمين" بصدد التفرقة بين النمو والتوسع الرأسمالى والتنمية له حيثيته، إلا أن هذا التحليل للمفهومين يبدو فى ثنائية متقابلة وهى: توسع رأسمالى – تنمية، الأمر الذى يعتقد أنه لا يسير على هذا النحو، فوجود نظام رأسمالى يتوسع يتطلب آليات معينة هى فى واقع الأمر آليات التنمية (المزعومة) كما أن النمو التراكمى الذى يحدث يتطلب فى المقابل وجود من تنمو على حسابه، سواء أكانت دول أخرى أو طبقة أخرى، ومن ثم فإنه يمكن القول أن المسألة لا تَبعُد أن تكون عملة واحدة بوجهين، والذى يلعب الدور الرئيسى فيها هى علاقات القوة فى مستوياتها المختلفة والتى تعمل على خلق الإطار الأيديولوجى والمفاهيمى والمعرفى الذى تعمل من خلاله، فالنمو الرأسمالى لا يمكن أن يتم دون تنمية تتطلب توظيف رأسمال المال، وخلق التكنولوجيا، فضلا عن خلق البيئة الاجتماعية والثقافية المواتية أيضًا لعمليات النمو والتوسع، الأمر الذى عمل على تغير مفاهيم التنمية المطروحة على الساحة الدولية بإلحاق إضافات أخرى لها مثل تنمية اجتماعية، أو ثقافية أو شاملة، أو متكاملة...إلخ، عندما تغيرت الشروط الموضوعية للنمو الرأسمالى.

ومن العوامل التى أسهمت فى تبنى دول العالم الثالث آنذاك لنمط التنمية الغربى هى تلك النظريات والتفسيرات التى ظهرت لتفسر سبب تخلف (عدم تنمية) هذه الدول وتراجع النمو فيها، مثل نظرية مراحل

النمو لـ"رستو"، ونظرية الحلقة المفرغة، والنظريات التى تفسر التخلف من خلال تخلف الثقافة والسكان. ومن هنا قد جاءت نظريات ومداخل التنمية المقترحة التى ستخلص هذه الدول من تخلفها وتدفع بها لطريق التنمية، مثل الاتجاهات الثنائية، والاتجاه الانتشارى، والاتجاهات السيكولوجية وغيرها. وكان من نتائج ذلك هو استيراد نماذج ووصفات تنموية مورست فى الغرب المتقدم لتطبق فى دول الجنوب والشرق المتخلف. وانكشف زيف هذه النظريات والرؤى المفتعلة؛ فسرعان ما فشلت هذه النماذج.

وفى السعى الدائم للنسق الرأسمالى فى التوسع، ومع تغير آلياتها وظهور نسق عالمى جديد، سقطت مفاهيم الدول المتخلفة والمتأخرة والعالم الثالث لتخلى الطريق لمفهوم جديد هو الدول النامية، ويتوازى المفهوم مع الأساليب التنموية الجديدة وسقوط العالم الثانى المتمثل فى الاتحاد السوفيتى ومجموعة الدول الاشتراكية ليتصاعد الزعم بأن طريق التنمية هو الطريق الرأسمالى ولا مفر من ذلك، وعلى الرغم من انخفاض نبرة صوت التنمية على خلاف الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية، إلا أنه ما زال هناك استمرار للحديث عن التنمية فى الدول النامية بيد أنه أخذ طابعًا مختلفًا يتوافق مع جملة المشكلات الجديدة التى ظهرت على ساحة المجتمع الدولى والتى ومن أهمها مشكلات البيئة، وتفاقم ظاهرة الفقر فى عديد من البلدان إلى جانب بعض الحروب ببعض الدول، مع ازدياد الرفاهية فى دول الغرب المتقدم، والأزمة المحتملة التى تهدد النظام الرأسمالى نتيجة ارتفاع معدلات الإنتاج، والخوف من مواجهة أزمة كتلك التى حدثت فى فترة الكساد العظيم وحدوث ركود مفاجئ، إذًا المسألة تتعدى نوعًا من التنمية الأمر الذى يفسر اهتمام الدول المتقدمة بأمر التنمية فى البلدان النامية بحيث تضمن سوقًا لمنتجاتها الفائضة، وتضمن تبعية من نمط آخر من قبل هذه الدول، وسنناقش ذلك فيما سيلى والذى سيتضح بين ثناياها تزاوج التنمية والنسق الرأسمالى حيث لم تنجب اللغة بعد مصطلحًا أو مفهومًا يعبر عن واقع تنمية حقيقى.

ثانيًا: فى نقد التنمية: التنمية البديلة

مع استمرار تدنى الأوضاع الاقتصادية وحالة الفقر فى الدول النامية والمشكلات والأزمات البنائية المختلفة بها وفشل التوجهات التنموية على اختلافها، كان ذلك أدعى لظهور النقد لأساليب التنمية المستخدمة وتلك التى يُروج لتبنيها.

وقد انتقدت التنمية من أوجه متعددة ومن قبل تيارات فكرية متباينة أيضًا، نتيجة التحولات العالمية التى جرت، والتى تشى بالأساس إلى الاتجاه نحو التوسع الرأسمالى فى ثوبه الجديد والذى وضُع أساسه فى فترة السبعينيات، وبات الحديث عن نظام عالمى جديد الأمر الذى أفضى فى نتائجه النهائية إلى الحديث عن مفهوم جديد يستوعب هذا التغير وهو العولمة. هذا إلى جانب التحولات الوطنية والمتداخلة بين ما هو وطنى وعالمى، وتفشى الحديث عن فشل أنماط التنمية فى الدول النامية.

وكنتيجة لهذا النقد المستمر كان لابد من وجود بعض الأساليب التى تأخذ فى حسابها طبيعة الدول النامية وتاريخها والأسباب الحقيقية الكامنة وراء مشكلاتها، ومن هنا فقد ظهرت مناهج تنمية جديدة نقدية والتى أطلق عليها "التنمية البديلة **Alternative Development**"، وقد جاءت التنمية البديلة لتجاوز التنمية القديمة استنادًا على بعض النقد الموجه للتنمية من قبل، وسوف يتم تناول مداخل التنمية البديلة فى الجزء التالى.

١- الاعتماد على الذات والاعتماد الجماعى على الذات

يعد هذا المدخل البديل من أوائل مداخل التنمية البديلة فى الظهور وتنبثق هذه الآلية الجديدة للتنمية بصورة مباشرة من نظريات التبعية للنظام الرأسمالى، والتى تُرجع التخلف وعدم وجود تنمية حقيقية فى الرأسماليات التابعة (الهوامش) كنتيجة لتبعيتها وارتباطها للرأسماليات المركزية.

ويعرف الاعتماد على الذات نظريًا بأنه قيمة وموقف من الحياة، يعتبر تسخير الموارد الخاصة للمرء الوسيلة الأساسية لدعم أهدافه، وهو إذ يفعل ذلك يجد فيه الاعتماد الإبداعى على الذات ويستمد منه الإنجاز المباشر، الذى يتميز سواء عن العمل من أجل آخرين مقابل عائد مادى محدد (العمل الأجير) أو عن السخرة. كما لا ينطوى الاعتماد على الذات على رفض استخدام الموارد الخارجية، ولكن استخدامه لا يعد ذا قيمة فى ذاته، وهكذا لأنه يلى فى الأهمية حسابات الموارد لشخص ما، ولا يدخل كوسيلة تكميلية لتعزيز أهداف الشخص (رحمان، ١٩٨٥: ٦٩).

ويجب التفرقة هنا ما بين الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتى، فالاعتماد على الذات هو: موقف فكرى يعنى بأن المجتمع قادر على أن يحقق التنمية وعليه أن يجد الأساليب التى تمكنه من أن يحققها، وهذا لا يعنى الانفصال عن المجتمع الدولى، وإنما يعنى أن تكون هناك علاقات متكافئة على الصعيد العالمى، بينما يعنى الاكتفاء الذاتى: الاعتماد على كل الموارد المحلية والانفصال عن المجتمع العالمى وهذا أمر يستحيل حدوثه (عبد الله، ١٩٧٦: ١٩٩، ٢٠٠).

ويقوم مفهوم الاعتماد على الذات على ثلاثة عناصر رئيسية:

- ضرورة إدخال التغيرات البنائية والهيكلية التى من خلالها يتوجه الإنتاج إلى إشباع حاجات الغالبية العظمى من السكان، وعلى الأخص حاجاتهم الأساسية.
- ويرتبط العنصر الثانى بالوسائل التى تعمل على تعبئة الإمكانيات، وذلك يستدعى بعدًا جماعيًا لعملية التعبئة، ووعيًا خاصًا بالدور التاريخى لرأس المال، وعلى الأخص رأس المال الأجنبى فى تكوين التخلف، وثالثًا اتباع السبل أو الوسائل التى تتلاءم مع الوسط الإنسانى والمادى الذى هو نتاج طبيعى للمجتمع.

- العنصر الثالث: يربط الإستراتيجية القومية بالاقتصاد العالمى، حيث إنه فى محاولة المجتمع لتحقيق أهداف الاعتماد على الذات بهذه الكيفية فى تعبئة الموارد؛ تزداد القوة التفاوضية للمجتمع على المسرح الدولى، بعبارة أخرى الاعتماد على الذات هو رفض للتبعية فى إطار الاقتصاد العالمى (دويدار، ١٩٧٨: ٩-١٠)

أما الاعتماد الجماعى على الذات فلا يختلف من حيث المفهوم عن السابق، ولكن الاختلاف يأتى من خلال مستوى الاعتماد على الذات نفسه، فإذا كان الاعتماد على الذات يكون على مستوى الدولة وقدرتها فى أن تعتمد على ذاتها فى التنمية، فالاعتماد الجماعى على الذات يقوم على الاعتماد الجماعى المتبادل فيما بين الجماعات، وله مستويات متعددة تباعًا، إلا أنه على الأخص يشير إلى الاعتماد على الذات فيما بين دول العالم الثالث بحيث يمكنهم العمل جماعيًا على تنمية أنفسهم باعتبار أن لهم ظروفًا متشابه إلى حد كبير من حيث موقعهم فى النظام العالمى كرأسماليات تابعة، والذى يلزم فك الارتباط بينهم وبين الدول الرأسمالية فى المراكز، وإعادة الارتباط بينهم وبين بعضهم البعض.

ويشير "أوتيزا" (١٩٨٥: ١٩-٢٠) لبعض العناصر الأساسية التى تشكل إستراتيجية الاعتماد الجماعى على الذات بوصفها إستراتيجية تنمية بديلة:

* قطع الصلات القائمة للتبعية التى تمارسها البلدان السائدة من خلال النظام العالمى، والتى من خلالها تسيطر على موارد البلدان المتخلفة.
* التعبئة الكاملة للموارد المحلية وإعادة توجيه عناصر الإنتاج القائمة نحو إنتاج السلع – لاسيما الأغذية – والخدمات لتلبية الاحتياجات الأساسية.
* إعادة توجيه الجهود التنموية نحو تلبية الاحتياجات الأساسية لمجموع السكان فى البلدان المتخلفة، وينبغى إعادة توجيه الطاقات والجهود لتفادى الخلل والتوترات التى يمكن أن تحدث بين السكان والموارد.
* التكامل بين القطاعين الزراعى والصناعى، بحيث يوفر قطاع الزراعة الأغذية للسكان، فى حين توفر الصناعة السلع الرأسمالية والاستهلاكية اللازمة لتحسين الزراعة وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.
* تعبئة الشعب ومشاركته فى عملية التنمية على جميع المستويات، ويعد ذلك أمرًا جوهريًا بغية التغلب على القيود المادية وكذلك القيود التى تتعلق بالبيئة الاجتماعية، والناشئة عن التطور التاريخى للتكوينات الاجتماعية الهامشية.
* تعبئة الشعب فى عملية شاملة تستهدف القضاء على الفقر والهامشية فى أقصر وقت ممكن، مع ضمان النمو فى الوقت ذاته، ويقتضى ذلك ليس فقط فك الارتباط بأية أبعاد غير مواتية للسوق

الرأسمالية العالمية، وإنما يقتضى أيضًا الابتعاد عن التوجهات البحتة نحو السوق داخل البلدان المتخلفة التى تتبع فيها إستراتيجية الاعتماد الجماعى على الذات، ويتطلب ذلك آليات مناسبة للتخطيط من أجل توجيه تخصيص الموارد وفقًا للأهداف السابقة الذكر

* تعزيز التعاون مع البلدان المتخلفة الأخرى التى تتبع استراتجيات تنموية بديلة مماثلة، مما تعمل على تأمين البلدان المتحررة من خطورة عدم توفر السلع والخدمات.

وتميز هذه العناصر بصفة عامة إستراتيجية الاعتماد على الذات، وتعد بمثابة مرشدًا عامًا لإستراتيجية تنموية من هذا القبيل. يرتبط هذه المدخل التنموى البديل – كما سبقت الإشارة – بنظريات التبعية المفسرة للتخلف وهو من أوائل المداخل البديلة التى جرت الدعوة لها فى التنمية، ومما لا شك فيه أنه قدمت بعض أوجه الحلول التنموية على نطاق دول العالم النامى والتى تقوم من خلال الاعتماد القائم على الذات فى الدولة الواحدة أو على التعاون الجماعى بين الدول النامية ومن حيث الاتجاه المنطقى والتنمية الفعالة فوجهة النظر هذه كانت تسبق وقتها التى ظهرت فيه والتى تدرك من خلاله أن العمل الجماعى لا مناص منه فى حالة التنمية، وعلى الرغم من ذلك فقد فشلت لأسباب متعددة سنناقشها فيما بعد، لكن ما يجب أن يذكر هنا من الأسباب المهمة، هى مجموعة الأسباب الداخلية التى تتعلق ببنى المجتمع ووجود دول (جهاز الدولة وليس المجتمع)، وحكومات تتسم بطابع دكتاتورى وموالى فى الوقت نفسه للرأسمالية العالمية، وتفشى قدر غير بسيط من الفساد الداخلى لهذه الدول فى أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع الذى تديره، ومن ثم لم يثمر التعاون عن نتيجة بل كان فى معظمه شكليًا إلا من بعض الاستثناءات فى أمريكا اللاتينية. وعلى سبيل المثال لم تفلح الأمة العربية منذ حين فى أقامة مثل هذه التحالفات التى يمكن من خلالها إقامة نظام تنموى قائم على الاعتماد الجماعى على الذات، وبقيت الأمة العربية كلمة يمكن التغنى بها أكثر من كلمة ذات دلالة ومضمون.

٢ – مفاتيح إستراتيجية جديدة للتنمية

مفاتيح إستراتيجية جديدة للتنمية هو عنوان كتاب كبير نسبيًا أصدرته منظمة اليونسكو لتعرض فيها أنماطًا من التنمية البديلة. وقد عرضت فيها توجهات مختلفة لهذه التنمية البديلة والتى تأتى بعد اكتساب خبرات شتى فى هذا المضمار، وفى محاولة إكساب مفهوم التنمية أبعادًا جديدة تتمثل فى الأبعاد الاجتماعية والثقافية، وستعرض أهم ما جاء فى هذا الكتاب، لبيان تلك التنمية البديلة المطروحة. هذا وأن بدا الكتاب فى موضوعات أو مقالات متعددة إلا أن جميعها يناقش التنمية من خلال المفهوم الأساسى المطروح وهو: التنمية الذاتية والمتمركزة حول الإنسان، وبقية ما طرح كان بمثابة استراتجيات تحقق هذا المفهوم التنموى البديل.

تعنى التنمية المتمركزة حول الإنسان: عملية ارتقاء الإنسان ومن أجله. ويسعى هذا المفهوم إلى إدخال وإخضاع تعقيدات العناصر المختلفة فى غاية واحدة وهى: ازدهار الكائن الإنسانى فى مجموعه. وهكذا تعد التنمية ظاهرة تامة تضم التكنولوجيا والاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة فى آنٍ واحد، وفى كلمة واحدة تضم كل مظاهر الحياة داخل مجتمع ما. لذلك تظهر الحاجة إلى وجه متكامل وموحد عند التخطيط للتنمية، كما يتعين أن تكون أدوات التحليل المستعملة فى دراسة الأوضاع وتوجيه اتخاذ القرارات متعددة النظم **multidisciplinary** (كاوترى، ١٩٨٨: ١٥-١٦). يتبين من التعريف الذى يطرحه "كاوترى" محاولة جدية تتخطى مفهوم التنمية الاقتصادية الذى جرى استخدامه عقب الحرب العالمية الثانية على نطاق واسع، وفى محاولة لتجاوز الآليات التنموية المتبعة حيث لم يبد أى تقدم ملموس فى الدول النامية، وكان ذلك قبيل سقوط الاتحاد السوفيتى وبعد أن حط النظام العالمى الجديد أوزاره.

٣- التنمية: البعد الاقتصادى – الاجتماعى – الثقافى

وفقًا لهذا المدخل فى التنمية فإن التنمية غدت فى معضلة حيث تأخذ بالمنحى الاقتصادى دون غيره، فقد انحصرت فى النمو وتنمية قوى الإنتاج فحسب، وحتى لم يؤخذ الإنتاج بالمعنى الذى طرحه "ماركس"، حيث إن نظرته للإنتاج الذى يقوم على العمل لا تعد اقتصادية فحسب وإنما اقتصادية – اجتماعية، فكما أن العمل مؤشر اقتصادى من حيث يدل على إسهام العمال فى زيادة الإنتاج، أيضًا هو مؤشر اجتماعى بالقدر الذى يضمن لهؤلاء العمال ليس فقط الدخل ولكن أيضًا الكرامة الإنسانية (كهوى، ١٩٨٨: ٩٣).

ومن هنا فيجب أن يكون الإنسان فى مركز التنمية، مما يعنى بعد ذلك أن عملية التنمية يجب أن تكون محل اهتمام يستهدف تحسين مصير الأفراد، بمعنى كفالة عدالة أكبر فى توزيع المزايا كما هو الحال فى توزيع الجهود والتضحيات (كاوترى، ١٩٨٨: ١٦). ومن ثم فالتنمية لابد لها أن تتضمن الأبعاد الاجتماعية والثقافية إلى جانب البعد الاقتصادى، فإذا كان الاقتصاد يهتم بدراسة العلاقة بين السلوك والوسائل نادرة الاستخدامات الاختيارية نفسها، فإنه لا يمكن تمييز الاقتصاد عن المجالات الأخرى التى تعترضها هذه المشكلة الخاصة بإدارة الموارد النادرة مثل المجالات العسكرية أو النفسية، كما أن علم الاقتصاد يدرس قوانين الإنتاج الاجتماعى وتوزيع الأموال؛ ومن ثم فعلم الاقتصاد يؤكد على إنتاج السلع الذى يكون أساس الحياة الاجتماعية وعلى السمة الاجتماعية لهذا الإنتاج، لأن البشر لا ينتجون منعزلين بل فى المجتمع.

أضف إلى ما سبق أن البعد الاجتماعى والبعد الثقافى ينظر إليهما كهدف للبعد الاقتصادى، فالأنشطة الاجتماعية والثقافية ينظر لها على أنها الغاية النهائية للنشاط الاقتصادى، فالمجالات الاجتماعية

والثقافية كالتعليم والصحة والأسرة والتأمين الاجتماعى، ومظاهر الحضارة والفكر تمثل الغاية النهائية للنشاط الاقتصادى؛ حيث يوجد اتفاق عام حول أن التنمية تستهدف فى النهاية رفاهية الشعوب (كهوى، ١٩٨٨: ٢٨-٣٧).

إن المحاولات التى جرت فى إثبات أهمية البعد الاجتماعى والثقافى فى عملية التنمية تستهدف التأكيد على أهمية هذين البعدين فى عملية التنمية ومحورية الإنسان فى عملية التنمية. ويبدو أن ذلك جاء كرد فعل لعمليات التنمية الكلاسيكية، والتى اهتمت أكثر ما يكون بتعظيم الإنتاج دون النظر للإنسان.

ويذهب هذا المنهج ليبين عدد من المداخل المهمة، التى تعمل على نجاح عملية التنمية من هذا المنظور وهى كالتالى:

- ضرورة الربط وعدم الفصل بين قوى الإنتاج، فتقسيم العمل هو دالة فى التنمية، وبتطورها تدل على تطور التنمية ودرجة الاستغلال الذى تمارسه بعض الطبقات الأخرى
- تنمية قوى الإنتاج (الجانب التكنولوجى).
- إشباع الحاجات: ولا يجب أن تتوقف عند ما يطلق عليه الحاجات الأساسية، النوم والمأكل والمشرب فالحاجات هى متطلبات تنشأ من الطبيعة والحياة الاجتماعية.
- الرقابة على وسائل الإنتاج.
- مشاركة المواطنين: المساهمة الفعالة للناس هى التى تضمن وعيهم بمشكلاتهم وإمكانية الاختيار المؤثر على المضمون المعطى للتنمية (روزييه، ١٩٨٨: ١٣٧-٢٦٥).
- الذاتية والخصوصية: لابد أن تراعى التنمية الجادة الاختلافات الثقافية، ومن ثم الخصوصية والذاتية للمجتمعات المختلفة التى لابد لها أن تتبع وسائلها فى التنمية.
- تحريك الطاقات الكامنة وتعبئتها (عبد الملك، ١٩٨٨: ٢٦٧-٣١٨).

وفى الجزء التالى يمكن رصد ما يرمى إليها المدخل البديل فى التنمية إجمالاً، حيث ينتقد بشدة الأساليب التقليدية فى التنمية، والتى لم تسفر عن تنمية بل أسفرت عن مزيد من الاستغلال للطبقات الأدنى، كما أن دول العالم النامى لم تتحسن ظروفها التنموية، أو فى أفضل الأحوال تحسنت بالقدر غير الكافى لمستوى التنمية المطلوب، حيث ظلت مشكلات كثيرة معلقة لم تحل مثل تدنى الأوضاع الاقتصادية، والفقر، وعدم المشاركة فى مناحى المجتمع المختلفة وانتشار الأمية، وتدهور الحالة الصحية وغيرها الأمر الذى كان لابد من مراجعة فيه للمفاهيم التقليدية التى تتناول التنمية.

٤- التنمية البديلة: التنمية بالمشاركة، والتنمية القاعدية، ومنظمات المجتمع المدنى

تبلورت التنمية البديلة وأخذت صيغًا أكثر انضباطًا مع تلك المحاولات التى سبق الإشارة إليها، والاعتراف بوجود أبعاد لم تتناولها التنمية التقليدية، ومع فشل أنماط من التنمية المتبعة ونجاح بعضها الأخر، ثبت من خلال الدراسات المختلفة التى عملت على تقييم هذه التجارب وجود بعض العناصر الأساسية التى لو توافرت تضمن نجاح التنمية – على الأقل – فى أغلب ما استهدفت تحقيقه.

وتعرف التنمية البديلة بإنها تلك التنمية هى التى تهتم بتقديم ممارسات بديلة، كما أنها تسعى لإعادة تحديد الأهداف المنوط بها عملية التنمية، وقد نجحت إلى حدٍ كبير فى ذلك، وتمثل هذا النجاح فى أنماط التنمية التى ابتدعتها. فقد تبين نجاح التنمية من خلال الواقع؛ عندما تكون هناك مشاركة من قبل الناس بالمجتمعات المحلية، وتبتعد عن التوجه من أعلى لأسفل. كما نمت المنظمات غير الحكومية NGO's (Non Governmental Organizations)، وكذا منظمات التنمية القاعدية Grassroots Organizations (انظر على سبيل المثال دراسة: Ndiaye, 1999).

وتقدم تلك التوجهات عددًا من المميزات التى تتسم بها التنمية البديلة، لاسيما تلك التى تعتمد على مدخل المشاركة ومدخل التنمية من أسفل إلى أعلى Bottom-up Approach، ويمكن أن يتبدى ذلك من تلك المقارنة التى أجراها إيسمان (Easman, 1984: 20) بين المداخل التنمية الأساسية التى تستخدم فى التنمية الريفية على النحو التالى كما يبينها جدول (١)

جدول (١): المداخل المختلفة للتنمية وعناصرها

المدخل / العناصر	مدخل الدولة	القطاع الخاص	التنمية البديلة
الميكانيزم الأساسى	البناء البيروقراطى	التفاعل فى السوق	الجمعيات التطوعية
متخذو القرارات	الخبراء والإداريون	منتجون ومستثمرون مستهلكون	القادة والأعضاء
مرجع السلوك والنشاط	اللوائح	الأسعار	الاتفاق
معايير اتخاذ القرارات	السياسات المتبعة	تعظيم الربح والمنفعة	مصالح الأعضاء
مصدر القانون والسلطة	سلطة الدولة	الخسارة	الضغط الاجتماعى
النموذج المتبع فى العملية	من أعلى لأسفل	الفردية	من أسفل لأعلى

المصدر: Easman, 1984: 20

ويقوم النموذج الأول على تدخل الدولة فى التنمية من خلال أجهزتها البيروقراطية، ولوائحها، بينما القطاع الخاص الذى يحدد آلية عمله هو السوق والربح والفردية، ومن ثم يتبين ميزة التنمية البديلة، كما يبينها "إيسمان" والتى تقوم على عاتق المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية grassroots، وهى تعمل على نجاح عملية التنمية فى مقابل إخفاق كل من النظامين السابقين. حيث تقوم على أساس مشاركة الناس، فهم يقومون بتحديد مصالحهم واحتياجاتهم، كما يحدث نوع من الاتفاق هو الذى يدفع بعملية النجاح.

تلخص المقارنة السابقة الآليات التى تعمل بها التنمية البديلة فهى تقوم بالأساس على تحديد الناس

لاحتياجاتهم والعمل بالمشاركة من خلال التنظيمات المحلية، والتى تعد السبب فى نجاح المشروع أو البرنامج التنموى.

ومن هنا يتبدى أن ثمة طرائق متعددة يمكن أن نفهم منها ماهية التنمية البديلة ودورها التى استهدفته. فيمكن النظر لها من ناحية أنها تنتقد تيار التنمية السائد فيما قبلها، كما يمكن أن النظر لها كنوع من التغير فى نمط التنمية، أو من ناحية أخرى على أنها سلسلة من القضايا والمنهجيات البديلة؛ أو كنموذج إرشادى Paradigm بديل فى التنمية، حيث يعمل هذا النموذج النظرى الجديد بمثابة القطيعة مع نظرية التنمية التقليدية، أيضًا يمكن أن ننظر لها من حيث اهتمامها بالتنمية فى مستواها المحلى كما فى نماذج من أسفل إلى أعلى Bottom-up، مع تلك الممارسات البديلة التى تقترحها، لاسيما فى مواجهة السياق المؤسسى والاجتماعى بصورة عامة، أو أحيانًا أخرى ينظر لها على أنها بديل كلى وشامل للتنمية.

كما تختلف التنمية البديلة بصورة كبيرة عن المناهج البنيوية والمعيارية فى البدائل التى يمكن أن تقدم للتنمية، حيث إن مناهج البنيويين يمثلها نظرية التبعية، ومناهج النزعة الإصلاحية الكينزية للنظام الاقتصادى الدولى الجديد، وعلى الرغم من اختلاف توجههم إلا أنهم يؤكدون أن التغيرات تجرى على المستوى الاقتصادى الكلى، بينما التنمية البديلة تعمل من خلال التنظيمات التى ترتكز على قدرة الناس على إحداث تغيير، بمعنى قدرة الناس على إحداث التغير الاجتماعى، وفى ظل المجتمع المحلى. بالإضافة إلى ذلك فإن نظرية التبعية لا تنتقد التنمية السائدة فى حد ذاتها، وإنما تنتقد التنمية التابعة بمعنى أنها تنتقد التبعية، أو تنتقد التخلف الحادث (Sheth, 1987).

مما تقدم يتبين أن التنمية البديلة قدمت بديلاً لنمط التنمية الذى تم اتباعه إبان الحرب العالمية وحتى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضى، وقدمت مفاهيم جديدة للتنمية، مثل التنمية بالمشاركة، التنمية المعتمدة على الذات، والتنمية من أسفل لأعلى Bottom up، والتنمية التى تعتمد على الناس people-centred، والتنمية من منظور آخرAnother Development. وغيرها من المفاهيم ذات الدلالة المشابهة.

وعلى الرغم من شيوع التنمية البديلة والترويج لها، فما تزال هناك أزمة فى عملية التنمية، ولجوء العديد من التنظيمات لأساليب التنمية البديلة باعتبارها المخرج من أزمة تنمية ما بعد الحرب. وتمثلت تلك الأزمة فى استمرار الفقر، وتفشيه فى مناطق عدة لاسيما فى دول العالم النامى، فضلاً عن بروز قضايا مثلت تحديات عويصة لم تحل مثل قضايا البطالة والبيئة. وإذا كانت قد ذكرت تلك المشكلات فى الدول النامية فيجب الإشارة إلى وجود بعض المشكلات ذاتها فى الدول المتقدمة إلا أن أسبابها مختلفة، فإذا

كانت ثمة بطالة أو مشكلات بيئة أو غيرها فى الدول المتقدمة فإنما قد حدثت نتيجة عملية نمو وتنمية مكثفة وضاغطة على البيئة، وطاردة للعمالة حيث التنمية القائمة على الاستخدام الموسع للميكنة والتقنيات الحديثة، أى بصورة أخرى نتيجة نظام رأسمالى متطور عابر للقوميات، أما فى الدول النامية فالأمر جد مختلف حيث تلك الأزمات والمشكلات جاءت نتيجة عجز فى التنمية وتخلف النظام الرأسمالى القائم فضلاً عن فساد الدول النامية والأجهزة البيروقراطية التى تتبعها.

وبغض النظر عن آليات التنمية المتعبة فإنه يمكن الحكم على مدى نجاح أو فشل عملية التنمية من خلال ثلاثة معايير، الأول وهو تحقيق فائض اقتصادى وزيادة الإنتاجية، وثانيا تقليل درجة اللامساواة، وثالثا تقليل الفقر (Adams, 1986: 26). وتحقيق الفائض الاقتصاد يتعلق بالقدرة على تحقيق النمو الاقتصادى من ناحية ومن ناحية أخرى زيادة الإنتاجية تتعلق بزيادة إنتاجية الموارد كالعمل والأرض، ولا يمكن تحقيق التنمية إلا فى ظل تحقيق قدر من المساواة بين الناس داخل المجتمع وتقليل الفقر به الأمر الذى لابد معه من أخذ الأبعاد الاجتماعية والثقافية فى الاعتبار.

الطريقة البحثية:

مصادر البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمد البحث على البيانات الثانوية المتاحة بتقرير التنمية البشرية الخاص بمصر لعام ٢٠١٠، وقد تم توحيد مصدر البيانات حتى لا يحدث تناقض بين البيانات المتاحة، وتوحيد أسلوب قياس هذه المتغيرات. وقد تناول جميع محافظات مصر الريفية والبالغ عددها ١٨ محافظة بعد استبعاد المحافظات الحضرية وأيضًا المحافظات الحدودية والتى لم يتوفر بها بعض البيانات.

واعتمد البحث على عدد من الأساليب الإحصائية التى تحقق أهداف الدراسة وتناسب طبيعة البيانات وهى: اختبار "ت" T-test للتعرف على الفروق ما بين مجموعة المحافظات ذات المستوى التنموى المرتفع وذات المستوى التنموى المنخفض. ومعامل الارتباط البسيط لبيرسون للتعرف على العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المدروسة ودليل التنمية البشرية، وكذلك استخدم الانحدار الخطى المتعدد Multiple linear Regression Analysis، وذلك لتحديد المتغيرات التى تسهم فى تفسير التباين الحادث فى المتغير التابع (دليل التنمية البشرية).

المتغيرات المستخدمة فى البحث:

يلخص جدول (٢) المتغيرات التى استخدمت فى البحث، والتى يعتقد أنها تؤثر على مستوى التنمية

البشرية والتى تستخدم فى النموذج .

جدول (٢): المتغيرات المستخدمة فى البحث

رمز المتغير	التعريف الإجرائى للمتغيرات
المتغير التابع	
HDI	دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات
المتغيرات المستقلة	
X_1	النسبة المئوية للبطالة فى الريف
X_2	النسبة المئوية لقوة العمل الزراعية لإجمالى قوة العمل
X_3	النسبة المئوية للفقراء لإجمالى السكان
X_4	معدل الإعالة الديموجرافى
X_5	النسبة المئوية لسكان الريف لإجمالى السكان

مفهوم التنمية البشرية:

تعرف التنمية البشرية بإنها "توسيع الخيارات أمام الناس" وهذه الخيارات ليست نهائية أو ثابتة، ولكن بغض النظر عن مستوى التنمية فإن عناصرها الأساسية ثلاثة وتشمل القدرة على العيش حياة طويلة وفى صحة جيدة، والقدرة على اكتساب المعرفة، والتمتع بفرص الحصول على الموارد اللازمة لعيش حياة لائقة (معهد التخطيط، ١٩٩٤ و١٩٩٥) ويعد مفهوم التنمية البشرية والدليل الذى يستخدم لتحديد مستوى التنمية البشرية مفهومًا إجرائيًا أكثر من كونه مفهومًا نظريًا يحاول التمكين من قياس مستوى التنمية.

قياس المتغيرات المستخدمة فى البحث:

١- دليل التنمية البشرية (HDI)

يمثل مستوى التنمية البشرية للمحافظات الريفية المتغير التابع، وهو يقاس من خلال دليل التنمية البشرية المستخدم فى تقرير التنمية البشرية الخاص بمصر ٢٠١٠، ومن ثم يستخدم دليل التنمية البشرية على أنه المتغير التابع فى هذا البحث وهو يحسب على النحو التالى:

يتكون دليل التنمية من ثلاثة أبعاد رئيسية هى:

- توقع الحياة (الصحة) ويقاس بالعمر المتوقع عند الميلاد.
- التعليم، ويقاس من خلال المتوسط المرجح لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة (للأفراد ١٥ فأكثر)

(ووزنها ثلثان)، ونسبة القيد الإجمالى فى التعليم الأساسى والثانوى والعالى معًا (ووزنها ثلث).

- مستوى المعيشة، ويقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى (بالدولار الأمريكى حسب تعادل القوة الشرائية)

ولحساب دليل التنمية البشرية، يتم بناء دليل لكل بعد من الأبعاد السابقة على حدى ويحسب الدليل بعد ذلك كمتوسط بسيط للأدلة الثلاثة السابقة. وذلك على النحو التالى المبين بجدول (٣).

جدول (٣): حساب أدلة التنمية البشرية

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
دليل توقع الحياة العمر المتوقع عن الميلاد	٨٥	٢٥
دليل التعليم الإلمام بالقراء والكتابة % (١٥+) نسبة القيد بالتعليم % (١٥+)	١٠٠% ١٠٠%	٠ ٠
دليل مستوى المعيشة نصيب الفرد من الناتج المحلى (بالدولار الأمريكى حسب تعادل القوة الشرائية)	٤٠٠٠٠	١٠٠
ثم تطبق المعادلة التالية لحساب كل دليل وفى حالة الناتج المحلى يحسب لوغاريتم كل قيمة وتطبق المعادلة ثم تجمع الأدلة الثلاثة وتقسم على ٣. الدليل= (القيمة الفعلية– القيمة الدنيا)/(القيمة القصوى– القيمة الدنيا)		

المصدر: UNDP and The Institute of National Planning, 2010

وقيمة دليل التنمية البشرية الناتجة من الأدلة الفرعية الثلاث؛ تعطى دلالات محددة عما وصل إليه مستوى التنمية وأقصى قيمة للدليل هى الواحد الصحيح، وحينما تبتعد القيمة عن الواحد يشير ذلك إلى طول المسافة التى على المحافظة أن تقطعها نحو تحقيق هذه الأهداف والتى تعبر عنها الأدلة المختلفة للأبعاد السابق الإشارة إليها (البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومى، ٢٠١٠: ٢٤٣–٣٤٤؛ UNDP and The Institute of National Planning, 2010).

وقد بلغ الحد الأدنى لقيمة الدليل ٠.٦٩٩، والحد الأعلى ٠.٧٦٤ ، بمتوسط بلغ ٠.٧٣٤، وانحراف معيارى ٠.٠٠٢.

٢– النسبة المئوية للبطالة فى الريف (X_1):

وتعرف بإنها نسبة السكان فى الفئة العمرية (١٥–٦٤) والقادرين على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه (وهم المتعطلون) إلى إجمالى قوة العمل وهم الأفراد فى سن (١٥–٦٤) فى لحظة

زمنية محددة (داخل ريف المحافظة). وتقاس من خلال المعادلة التالية:

معدل البطالة = (المتعطلون/إجمالى قوة العمل)×١٠٠

وقد تراوح معدل البطالة بين ١.٤% و١٤.١% ، بمتوسط ٧.٢% وانحراف معيارى قدره ٣.٤٥%.

٣- النسبة المئوية لقوة العمل الزراعية لإجمالى قوة العمل (X_2):

وهى عبارة عن النسبة المئوية لقوة العمل فى الزراعة (١٥+) لإجمالى قوة العمل.

وقد بلغ الحد الأدنى ١١.١% والحد الأعلى ٥٩.٣%، بمتوسط بلغ ٣٦.٢% وانحراف معيارى ١٤.٧%.

٤- النسبة المئوية للفقراء لإجمالى السكان (X_3):

وهى عبارة عن نسبة الفقراء فى المحافظة وهى تحسب كنسبة مئوية لأعداد الفقراء بالنسبة لإجمالى السكان بالمحافظة.

وقد تراوحت نسبة الفقراء الريفيين ما بين ١.١% و ٦١% ، بمتوسط ٢٥.٠٤%، وانحراف معيارى ١٥.٧٩%.

٥- معدل الإعالة الديموجرافى (X_4)

يعرف معدل الإعالة الديموجرافى بإنه مدى العبء الذي يتحمله الجزء المنتج من السكان، أو هو نسبة السكان خارج سن العمل وهم الأفراد أقل من ١٥ سنة والأفراد ٦٥ سنة فأكثر إلى السكان فى سن العمل (١٥ – ٦٤ سنة) و يعبر عنة بالمعادلة الآتية :

معدل الإعالة الديموجرافى=(السكان أقل من ١٥ سنة + السكان ٦٥ سنة فأكثر)/عدد السكان فى الفئة العمرية (١٥ – ٦٤)×١٠٠

وقد بلغ الحد الأدنى لعبء الإعالة ٤٩.٥% والحد الأعلى ٦٩.٥%، بمتوسط ٥٨.٦%، وانحراف معيارى ٧.٣%.

٦- النسبة المئوية لسكان الريف لإجمالى السكان (X_5):

وهى عبارة عن السكان الريفيين كنسبة مئوية من إجمالى سكان المحافظة. وقد تراوحت نسبة السكان الريفيين ما بين ٤١% و٨١% من إجمالى السكان، بمتوسط بلغ ٦٩.١٤%، وانحراف معيارى ١٢.١٥%.

النتائج ومناقشتها

أ- تنميط المحافظات تبعًا لمستوى التنمية البشرية:

تم ترتيب المحافظات بتقرير التنمية البشرية على أساس دليل التنمية البشرية الذى تم حسابه، وكانت أعلى المحافظات على مؤشر التنمية هى محافظة دمياط وأقلها محافظة الفيوم وجدول (٤) يبين ترتيب هذه المحافظات (UNDP and The Institute of National Planning, 2010).

جدول (٤): ترتيب المحافظات وفقًا لدليل التنمية البشرية

المحافظة	الترتيب	المحافظة	الترتيب
دمياط	١	الشرقية	١٠
الإسماعيلية	٢	البحيرة	١١
الغربية	٣	كفر الشيخ	١٢
المنوفية	٤	بنى سويف	١٣
الجيزة	٥	سوهاج	١٤
الدقهلية	٦	قنا	١٥
الأقصر	٧	أسيوط	١٦
القليوبية	٨	المنيا	١٧
أسوان	٩	الفيوم	١٨

المصدر: UNDP, and The Institute of National Planning, 2010

ولتصنيف المحافظات الريفية تبعًا لمستوى التنمية البشرية، تم تقسيمها لفئتين تبعًا للمدى، وهو الفرق بين القيمة الدنيا والقيمة العليا غير أنه قد وجدت قيمة شاذة كما يتضح ذلك من الشكليين التاليين (شكل ١، و شكل ٢) الذين يصفان المتغير التابع.

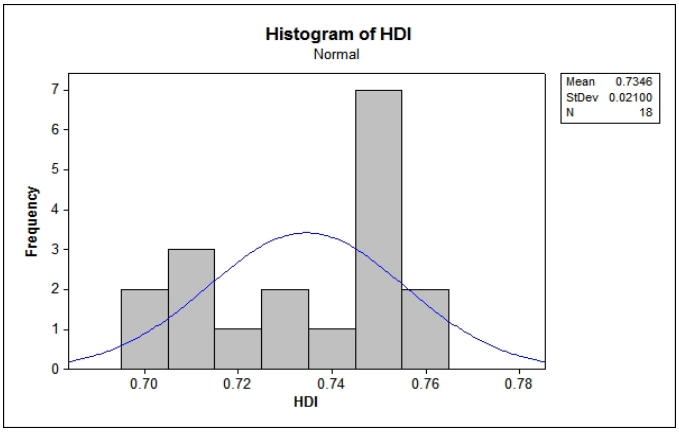

شكل (١) التوزيع التكرارى والتوزيع الطبيعى لدليل التنمية البشرية

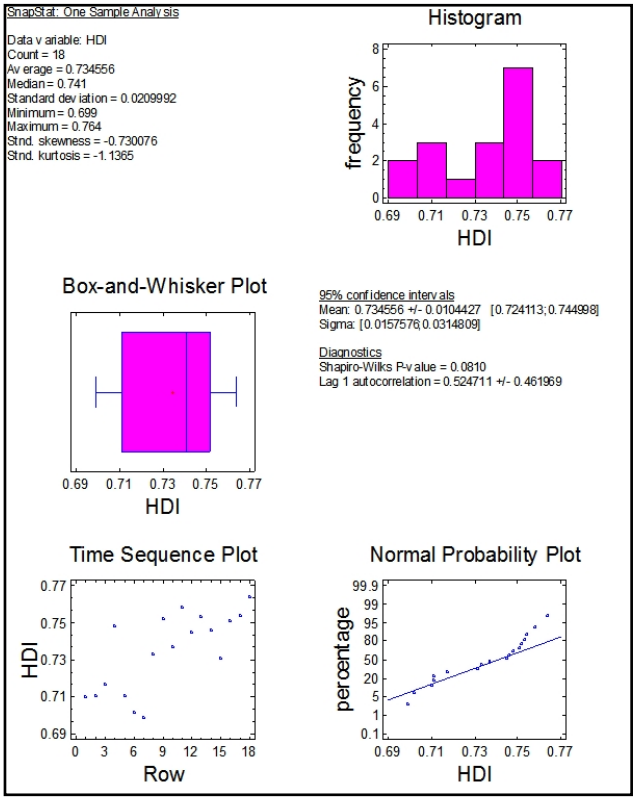

شكل (٢) خصائص المتغير التابع دليل التنمية البشرية

ويبين الشكلين السابقين طبيعة توزيع المتغير التابع والقيم الشاذة به والالتواء السالب للمتغير ومدى خطية المتغير. وقد كانت القيمة الدنيا الشاذة تساوى ٠.٦٩٩ وهى القيمة الخاصة بالفيوم أقل المحافظات فى مستوى التنمية. ولذلك تحدد المدى من خلال طرح القيمة ٠.٧٠٢ من القيمة القصوى ٠.٧٦٤، ليكون المدى ٠.٠٦٢ ، وبناء على ذلك تم تحديد فئتين الأولى وهى مجموعة المحافظات منخفضة المستوى فى التنمية وبلغ مداها (٠.٦٩٩–٠.٧٣٣) وأعطيت القيمة ١ لتعبر عن هذه المحافظات. أما الفئة الثانية فقد بلغ مداها (٠.٧٣٤–٠.٧٦٤) وتعبر عن المحافظات الريفية مرتفعة المستوى التنموى وتأخذ القيمة ٢ لتعبر عن هذه المجموعة. وقد بلغ عدد المحافظات منخفضة المستوى التنموى ثمانى محافظات والمرتفعة فى مستوى التنمية عشرة محافظات وذلك على النحو التالى المبين بجدول (٥) :

جدول (٥): ترتيب المحافظات وفقًا لمستوى التنمية البشرية

محافظات المستوى المنخفض فى التنمية		محافظات المستوى المرتفعة فى التنمية	
المحافظة	الترتيب وفق دليل التنمية البشرية	المحافظة	الترتيب وفق دليل التنمية البشرية
البحيرة	١١	دمياط	١
كفر الشيخ	١٢	الإسماعيلية	٢
بنى سويف	١٣	الغربية	٣
سوهاج	١٤	المنوفية	٤
قنا	١٥	الجيزة	٥
أسيوط	١٦	الدقهلية	٦
المنيا	١٧	الأقصر	٧
الفيوم	١٨	القليوبية	٨
		أسوان	٩
		الشرقية	١٠

ويتبين من الجدول أن أقل المحافظات فى مستوى التنمية هى محافظة الفيوم، وأعلاها محافظة دمياط، كما يتبين أن ٦ محافظات منها تنتمى لمحافظات الوجه القبلى بينما محافظتين فقط هما البحيرة وكفر الشيخ تنتميان للوجه البحرى، كما أنهما الأكثر فى مستوى التنمية مقارنة بباقى المجموعة من محافظات الصعيد. وعلى الجانب الآخر تقع ١٠ محافظات فى فئة مستوى التنمية المرتفع، ٨ منها من

الوجه البحرى واثنان فقط من الوجه القبلى هما أسوان والأقصر وتحتلان موقعين متأخرين فى مستوى التنمية بالنسبة لباقى المجموعة باستثناء محافظة الشرقية التى تليهما.

وتشير هذه النتائج بوضوح لتدنى مستوى التنمية على وجه العموم بمحافظات الوجه القبلى مقارنة بمحافظات الوجه البحرى بما يتفق والملاحظات والشواهد الواقعية.

ويمكن الاستفادة من هذا التصنيف على أساس توجيه موارد التنمية وتحديد الأولويات بناءً على هذا التصنيف. ولعل دراسة بعض المتغيرات تجعلنا نضع أيدينا على بعض الأسباب التى لها علاقة بتحديد طبيعة التنمية ومستواها، وتلك التى يمكن أن تسهم فى التأثير على مستوى التنمية كذلك على نحو ما سوف نرى.

ب– الفروق بين المحافظات المرتفعة والمنخفضة فى مستوى التنمية:

استهدف هذا الجزء التعرف على الفروق بين مجموعتى المحافظات (المرتفعة والمنخفضة فى التنمية فى المتغيرات التالية: النسبة المئوية للبطالة فى الريف (X_1)، النسبة المئوية لقوة العمل الزراعية لإجمالى قوة العمل (X_2)، النسبة المئوية للفقراء لإجمالى السكان (X_3)، معدل الإعالة الديموجرافى (X_4)، النسبة المئوية لسكان الريف لإجمالى السكان (X_5).

ولمعرفة الفروق بين مجموعة المحافظات الريفية المرتفعة والمنخفضة فى مستوى التنمية البشرية، فقد تم صياغة الفرض الإحصائى المقابل للفرض البحثى رقم (١) والذى ينص على عدم وجود فروق بين مجموعتى المحافظات فى المتغيرات السابق ذكرها. ويعبر الجدول (٦) عن خصائص المتغيرات من X_1 إلى X_5 فى كل مجموعة من المحافظات (المرتفعة والمنخفضة فى مستوى التنمية)، والجدول (٧) يبين نتائج اختبار "ت".

جدول (٦): إحصاءات المتغيرات فى كل مجموعة

العينة Development Category		العدد N	المتوسط الحسابى Mean	الانحراف المعيارى S. D	خ . م Std. Error Mean
X_1	High development Level	10	8.780	3.4097	1.0782
	Low development Level	8	5.263	2.4732	.8744
X_2	High development Level	10	25.930	9.8584	3.1175
	Low development Level	8	49.113	7.7398	2.7364
X_3	High development Level	10	16.750	10.8032	3.4163
	Low development Level	8	35.413	15.3266	5.4188
X_4	High development Level	10	53.590	2.8823	.9115
	Low development Level	8	64.887	6.1939	2.1899
X_5	High development Level	10	62.05	12.192	3.855
	Low development Level	8	78.00	2.450	.866

جدول (٧): نتائج اختبار "ت" T-test

المتغيرات Variables	قيمة "ت" T	د.ح df	مستوى المعنوية Sig. (2-tailed)	الاختلاف فى المتوسط Mean Difference	الخطاء المعيارى Std. Error Difference	حدود الثقة 95% Conf. Interval of the Difference	
						Lower	Upper
X_1^*	2.443	16	.027	3.5175	1.4400	.4648	6.5702
X_2^{***}	-5.434	16	.000	-23.1825	4.2658	-32.2257	-14.1393
X_3^{**}	-3.032	16	.008	-18.6625	6.1558	-31.7123	-5.6127
X_4^{***}	-5.142	16	.000	-11.2975	2.1972	-15.9555	-6.6395
X_5^{**}	-3.621	16	.002	-15.950	4.405	-25.288	-6.612

* معنوى على ٠.٠٥، ** معنوى على ٠.٠١، *** معنوى على ٠.٠٠١

ويتبين من الجدول (٧) معنوية المتغيرات الخمسة جميعها فمتغير "النسبة المئوية للبطالة فى الريف (X_1) معنوى على مستوى معنوية ٠.٠٥، أى أن الفروق معنوية ولا ترجع لعوامل الصدفة، ومتوسط البطالة فى الريف فى المحافظات ذات مستوى التنمية المرتفع أعلى من محافظات مستوى التنمية المنخفض. وكذلك متغير النسبة المئوية لقوة العمل الزراعية لإجمالى قوة العمل (X_2) معنوى على مستوى معنوية ٠.٠٠١، وترتفع متوسط نسبة قوة العمل الزراعية فى المحافظات ذات مستوى التنمية المنخفض. وبالمثل متغير "النسبة المئوية للفقراء لإجمالى السكان" معنوى على مستوى معنوية ٠.٠١ ويرتفع متوسط نسبة الفقراء فى المحافظات ذات مستوى التنمية المنخفض. وأيضًا متغير معدل الإعالة الديموجرافى (X_4) معنوى على مستوى معنوية ٠.٠٠١ وترتفع فى محافظات مستوى التنمية المنخفض. كما يزداد نسبة السكان الريفيين (X_5) فى محافظات التنمية المتدنية حيث إنها معنوية على مستوى ٠.٠٠١.

وتؤكد تلك النتائج التصنيف، والنتائج التى تم التوصل فى تنميط المحافظات على أساس التنمية البشرية، على أن نسبة الفقراء، ومعدل الإعالة قد بينت فروقًا على مستوى معنوية مرتفع (٠.٠٠١).

ج – العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المدروسة ومستوى التنمية البشرية:

لمعرفة المتغيرات التى لها علاقة ارتباطية بمستوى التنمية البشرية تم صياغة الفرض الإحصائى القائل بعدم وجود علاقات ارتباطية بين المتغيرات محل الدراسة وبين دليل التنمية البشرية (مستوى التنمية البشرية) وهو المقابل للفرض النظرى الثانى، وقد تم استخدام معامل بيرسون للارتباط البسيط ويبين الجدول (٨) معاملات الارتباط بين المتغيرات المدروسة ومستوى التنمية البشرية، كما يبين الجدول (٩) مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات. وقد تبين وجود علاقة معنوية عكسية على مستوى ٠.٠١ بين

مستوى التنمية البشرية وكل من المتغيرات التالية: النسبة المئوية لقوة العمل الزراعية لإجمالى قوة العمل، والنسبة المئوية للفقراء لإجمالى السكان، ومعدل الإعالة الديموجرافى، النسبة المئوية لسكان الريف لإجمالى السكان، بينما لم يتضح وجود علاقة معنوية بين مستوى التنمية البشرية و النسبة المئوية للبطالة فى الريف.

جدول (٨): قيم معاملات الارتباط البسيط للمتغيرات المدروسة ومستوى التنمية البشرية

المتغيرات	معامل الارتباط
النسبة المئوية للبطالة فى الريف (X_1)	٠.٠٦٩
النسبة المئوية لقوة العمل الزراعية لإجمالى قوة العمل (X_2)	-٠.٧٣٧**
النسبة المئوية للفقراء لإجمالى السكان (X_3)	-٠.٦٩٩**
معدل الإعالة الديموجرافى (X_4)	-٠.٩٣٩**
النسبة المئوية لسكان الريف لإجمالى السكان (X_5)	-٠.٦٢٧**

** معنوى على ٠.٠١

جدول (٩) مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المدرسة

		HDI	X_1	X_2	X_3	X_4
X_1	Pearson Correlation	.438				
	Sig. (2-tailed)	.069				
X_2	Pearson Correlation	-.737**	-.309			
	Sig. (2-tailed)	.000	.212			
X_3	Pearson Correlation	-.699**	-.221	.350		
	Sig. (2-tailed)	.001	.378	.155		
X_4	Pearson Correlation	-.939**	-.418	.630**	.813**	
	Sig. (2-tailed)	.000	.084	.005	.000	
X_5	Pearson Correlation	-.627**	-.256	.861**	.234	.522*
	Sig. (2-tailed)	.005	.306	.000	.350	.026

* معنوى على ٠.٠٥ ** معنوى على ٠.٠١

د – المتغيرات التى تساهم فى تفسير التباين الحادث فى مستوى التنمية البشرية بالمحافظات الريفية:

للتعرف على المتغيرات المستقلة التى تسهم إسهامًا معنويًا فى تفسير التباين فى مستوى التنمية البشرية بالمحافظات الريفية، تم صياغة الفرض الإحصائى: "لا تسهم المتغيرات المستقلة إسهامًا معنويًا

فى تفسير التباين فى دليل التنمية البشرية (مستوى التنمية البشرية) بالمحافظات الريفية" بحيث يقابل الفرض البحثى رقم (٣). وقد تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد للتحقق من صحة الفرض.

ويعد صغر عدد المحافظات (١٨ محافظة) نسبيًا محددا للاختبار ومدى دقته وعدد المتغيرات المستقلة التى يمكن إدخالها لنموذج الانحدار؛ حيث لا يجب أن يكون عدد المتغيرات المستقلة أكثر من ٢٠% من حجم العينة الكلى، ولهذا السبب فقد تم اختيار أربعة متغيرات يعتقد أنها تؤثر فى مستوى التنمية البشرية وهى: النسبة المئوية للبطالة فى الريف (X_1)، والنسبة المئوية لقوة العمل الزراعية لإجمالى قوة العمل (X_2)، والنسبة المئوية للفقراء لإجمالى السكان (X_3)، ومعدل الإعالة الديموجرافى (X_4). حيث أننا نفترض أن مستوى التنمية البشرية دالة فى المتغيرات السابقة.. وكنتيجة لصغر حجم العينة فقد كان من اللازم التأكد من شروط تحقيق اختبار الانحدار والتى تتعلق بالتوزيع الطبيعى للمتغيرات، علاوة على افتراضات OLS والتى تتحد فى الارتباط أو الامتداد الخطى المتعدد Multicollinearity، والارتباط الذاتى Autocorrelation، ومشكلة اختلاف التباين Heteroskedasticity. وقد تم استبعاد متغير معدل الإعالة الديموجرافى (X_4) لتجنب مشكلة الارتباط الخطى المتعدد، حيث بلغت قيمة معامل تضخم التباين VIF ٥.٦٠٤ وهذا المعامل مؤشر على وجود مشكلة الارتباط الخطى، ومصفوفة الارتباطات بالجدول السابق رقم (٩)، علاوة على الشكل التالى رقم (٣) يبين بوضوح قوة العلاقة الارتباطية بين معدل الإعالة الديموجرافى (X_4) وبكل من النسبة المئوية لقوة العمل الزراعية لإجمالى قوة العمل (X_2)، والنسبة المئوية للفقراء لإجمالى السكان (X_3)، وعلى ذلك فقد تم استبعاد متغير معدل الإعالة الديموجرافى.

كما تم اختبار مدى وجود مشكلة اختلاف التباين باستخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، واختبار White، بعد تطبيق تحليل الانحدار ولم تثبت معنوية الاختبار الأمر الذى يدل على وجود تجانس فى التباين Homoskedasticity

وتصبح الدالة على الشكل:

$$HDI=f(X_1, X_2, X_3)$$

أى أن دليل التنمية البشرية (مستوى التنمية البشرية) دالة فى كل من النسبة المئوية للبطالة فى الريف، والنسبة المئوية لقوة العمل الزراعية لإجمالى قوة العمل، والنسبة المئوية للفقراء لإجمالى السكان.

وقد تم تطبيق اختبار الانحدار المتعدد وتم التأكد من صحة الافتراضات وعدم الإخلال بشروط الانحدار حتى يمكن التأكد من دقة معاملات الانحدار المتحصل عليها عند تطبيق الاختبار ويظهر ذلك بوضوح من خلال الشكل رقم (٤) والذى يبين توزيع الأخطاء العشوائية.

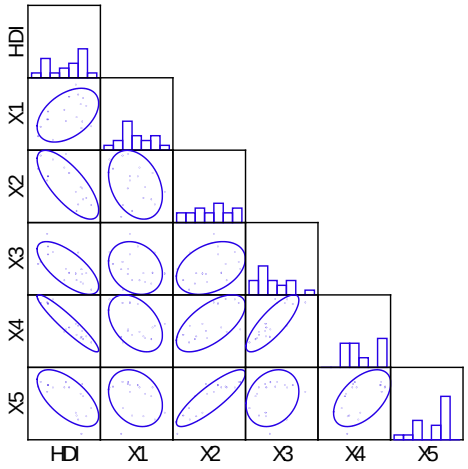

شكل (٣) مصفوفة أشكال الانتشار بين متغيرات الدراسة

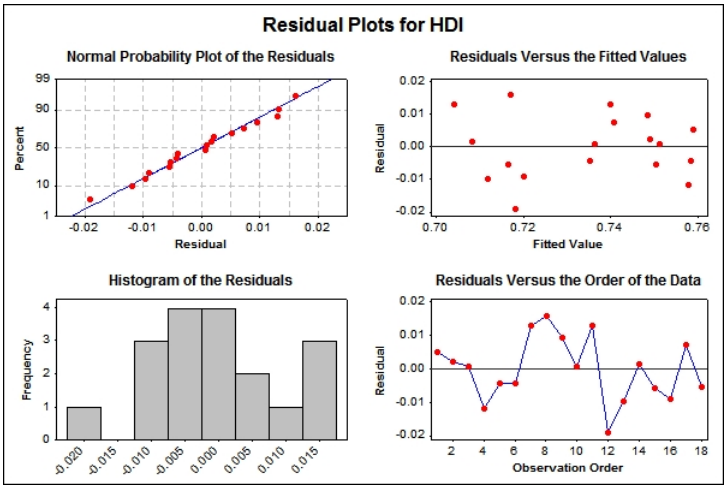

شكل رقم (٤) أشكال توزيع الأخطاء فى اختبار الانحدار

ويبين الجدولان التاليان (١٠)، و(١١) نتائج الانحدار الخطى المتعدد للمتغيرات المستقلة بمتغير دليل التنمية البشرية، وتبين النتائج كما هو موضح بالجدول أن المتغيرات المستقلة الثلاثة تسهم مجتمعة إسهامًا معنويا فى التأثير على المتغير التابع على مستوى معنوية ٠.٠٠١، وذلك باستخدام اختبار "ف"

F والـذى بلـغ قيمتـه المحسـوبة ١٧.٧٧، كمـا تسـهم هـذه المتغيـرات فـى تفسـير التبـاين الكلـى الحـادث بالمتغير وعلى ذلك يرفض الفرض الإحصائى ويقبل الفرض البديل الذى يذهب إلـى أن المتغيرات المستقلة تسهم إسهاما معنويًا فى تفسير التباين فى دليل التنمية البشرية، وهذه المتغيرات: النسبة المئويـة للبطالـة فـى الريـف، والنسبة المئويـة لقوة العمل الزراعيـة لإجمـالى قوة العمل، والنسبة المئويـة للفقراء لإجمـالى السكان.

وقد بلـغ معامل الارتباط المتعدد (R) لها ٠.٨٩ وهى درجة ارتباط مرتفعة وبلـغ معامل التحديد لنمـوذج R-Sq (R^2) ٠.٧٩ أى هذه المتغيرات الثلاثة تفسر نحو ٧٩% من التغير الحادث بالمتغير التابع، بينمـا بلـغ معامل التحديد المعدل R-Sq(adj.) نحو ٠.٧٤ أى يمكنه تفسير ٧٤% من التغير الحادث فى دليل التنمية البشرية وكلاهما نسبة مرتفعة، وتعزى النسبة الباقية لمتغيرات لم يشملها النموذج.

ويلاحظ من الجدول أنه معاملات الانحدار (B) معنويـة علـى مستوى ٠.٠١ باستثناء لمتغير النسبة المئوية للبطالة فى الريف (X_1) وذلك باستخدام اختبار "ت" وتصبح معادلة الانحدار على النحو التالى:

$$HDI = 0.770+0.00105\ X_1 - 0.000736\ X_2 - 0.000639\ X_3$$

وبعد تقريب معاملات الانحدار تصبح المعادلة:

$$HDI = 0.770+0.001\ X_1 - 0.001\ X_2 - 0.001\ X_3$$

وتعنى تلك المعادلة أن زيادة النسبة المئوية للبطالة فى الريف (X_1) بنسبة ١% تؤدى لارتفاع دليل التنمية البشرية بـ ٠.٠٠١ غير أن معامل هذا المتغير غير معنوى ولا يمكن الاعتداد بها. فى حين أن انخفاض نسبة ١% من العمالـة الزراعيـة تـؤدى لزيـادة دليل التنميـة البشرية بمقدر ٠.٠٠١ وقد يمكن تفسير هذه النتيجـة فـى ضوء أن انخفـاض نسبة العمالـة الزراعيـة يعنـى انتقال العمالـة لقطـاع الصنـاعة والخدمات بالمحافظة ومن المعروف أن قطاع الصناعة والخدمات يدر عائد أكبر من قطاع الزراعة الأمر الـذى قد ينعكس علـى تحسين الـدخول الفرديـة، ومـن ثـم فانخفـاض العمالـة الزراعيـة يمكن أن يرفـع من مؤشر التنمية البشرية.

كمـا تبـين المعادلـة أن انخفـاض النسـبة المئويـة للفقراء (X_3) بـ ١% يرفـع مـن درجـة دليـل التنميـة البشـرية وهـذا الأمـر يتفـق والمنطـق حيـث أن انخفـاض عدد ونسـبة الفقـراء يـدل علـى تحسـن المسـتوى المعيشـى علـى وجـه العمـوم الأمـر الـذى لابـد معـه مـن ارتفـاع مؤشـر التنميـة البشـرية، ومـن قـيم معامـل الانحدار فإن معامل الانحدار الخاص بنسبة الفقراء هو الأكثر فـى الأهميـة النسـبية الأمـر الـذى يبـين أن تخفيض الفقر يلعب دورًا كبيرًا فى رفع مستوى التنمية.

جدول رقم (١٠): نتائج اختبار الانحدار المتعدد

Predictors	معاملات الانحدار B	الخطاء المعيارى Std. Error	T	مستوى المعنوية Sig.
(Constant)	0.770	0.011	72.195	0.000
X_1	0.001	0.001	1.336	0.203
X_2	-0.001-	0.000	-3.836-	0.002
X_3	-0.001-	0.000	-3.665-	0.003
R = 0.890		معامل الارتباط المتعدد		
R-Sq = 0.792 = (79.2%)		معامل التحديد		
R-Sq(adj) = 0.747 = (74.7%)		معامل التحديد المعدل		

جدول رقم (١١): جدول تحليل التباين الخاص بالانحدار ANOVA

مصدر التباين Source	مجموع مربع الانحرافات SS	درجات الحرية df	MS	F	Sig.
Regression	.006	3	.002	17.771	.000
Residual	.002	14	.000		
Total	.007	17			

الخلاصة:

لقد كان من نتائج الدراسة تنميط وتصنيف المحافظات الريفية تبعًا لمستوى التنمية البشرية فى مجموعتين إحداهما مرتفعة فى مستوى التنمية والأخرى منخفضة فى مستوى التنمية. وقد شملت المجموعة المنخفضة فى مستوى التنمية محافظات: الفيوم، والمنيا، وأسيوط، وقنا، وسوهاج، وبنى سويف، وكفر الشيخ، والبحيرة. أما المحافظات ذات مستوى التنمية المرتفع فكانت: دمياط، والإسماعيلية، والغربية، والمنوفية، والجيزة، والدقهلية، والأقصر، والقليوبية، وأسوان، والشرقية.

وكانت محافظات الوجه القبلى الأكثر معاناة من انخفاض مستوى التنمية وكانت محافظات الفيوم، والمنيا، وأسيوط ، هم الأدنى فى سلم التنمية، بينما كل دمياط، والإسماعيلية، والغربية، هى المحافظات الأفضل حظًا فى مستوى التنمية ما بين المحافظات.

وقد بينت النتائج أيضًا أن التنمية البشرية تتأثر بنسبة الفقراء فى المجتمع وحجم البطالة ونسبة السكان الريفيين، فانخفاض الفقراء وأعدادهم مؤشرًا مهما على مستوى التنمية الحادثة بالمجتمع، فانخفاض عدد الفقراء دال على حدوث تنمية فعلية. كما تتأثر بمعدل الإعالة والذى يعد انعكسًا لطبيعة التركيب السكانى وحجم القوة العاملة. كما يتأثر مستوى التنمية البشرية سلبًا بحجم العمالة الزراعة داخل قوة العمل عموما.

وبصفة عامة يمكن القول أن مستوى التنمية وتحسين ظروف المعيشة يرتبط بلا شك بالعمل وطبيعته وقدرته على توليد دخول مرتفعة الأمر الذى يغيب عن قطاع الزراعة حيث انه القطاع الأقل إدرارًا للدخول مقارنة بالقطاع الصناعى والخدمى.

التوصيات:

- **ضرورة نقد وتفنيد عملية التنمية من حيث مفهومها وممارساتها، الأمر إلى يتطلب إجراء المزيد من البحوث فى هذا الشأن وتحديد المعايير التى يمكن على أساسها أن نحكم على حدوث تنمية فعلية.**
- **إعطاء الأولوية لمحافظات الفيوم، والمنيا، وأسيوط، وقنا، وسوهاج، وبنى سويف، وكفر الشيخ، والبحيرة وذلك على الترتيب وذلك من قبل المسئولين فى قطاع الزراعة والصناعة والخدمات، لتحسين حالة التنمية بها.**
- **تحديد الأولويات للمحافظات المنخفضة فى مستوى التنمية بالنسبة لميزانيتها وتوفير فرص العمل عن طريق المزيد من الاستثمارات بهذه المحافظات والتى يمكن أن تساهم فى توفير فرض العمل، وتقليل البطالة بها ومن ثم تقليل نسبة الفقراء بها.**
- **على القطاعات والوزارات المعنية الاعتناء بوجود سياسات سكانية تعمل على حل مشكلة السكان – التنمية بحيث يمكن تقليل معدل الإعالة، حتى يمكن الاستفادة من العوائد التى يمكن أن تتحقق من خلال التنمية.**

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أمين، جلال (٢٠٠٢) . كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، كتاب الهلال، العدد ٦١٤، فبراير ٢٠٠٢

أمين، سمير (١٩٩٧). فى مواجهة أزمة عصرنا، القاهرة وبيروت: سينا للنسر والانتشار العربى.

أوتيزا، أنريك، ١٩٨٥، الاعتماد الجماعى على الذات: استراتيجية جديدة بديلة للتنمية ١٩٨٠، فى: أنريك اوتيزا وأن زميت وكاثرين كينريك، ١٩٨٥، الاعتماد الجماعى على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية، القاهرة: الهيئة المصرية العاملة للكتاب

البلاوى، حازم (٢٠٠٠). محنة الاقتصاد والاقتصاديين، مكتبة الأسرة، القاهرة :دار الشروق والهيئة العامة للكتاب.

البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومى (٢٠١٠). مصر تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠، مصر: معهد التخطيط القومى.

البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومى (١٩٩٥). مصر، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٥، مصر: معهد التخطيط القومى.

البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومى (١٩٩٤). مصر، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٤، مصر: معهد التخطيط القومى.

جراشيارينا، جورج (١٩٨٥). السلطة وأساليب التنمية، والاعتماد الجماعى على الذات، فى: أنريك اوتيزا وأن زميت وكاثرين كينريك، ١٩٨٥، الاعتماد الجماعى على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية، القاهرة: الهيئة المصرية العاملة للكتاب.

دويدار، محمد (١٩٧٨). استراتيجية التطوير العربى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الثقافة الجديدة

رحمان، م. أنيسور (١٩٨٥). تعبئة الاعتماد الوطنى على الذات، فى: أنريك اوتيزا وأن زميت وكاثرين كينريك، ١٩٨٥، الاعتماد الجماعى على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية، القاهرة: الهيئة المصرية العاملة للكتاب.

روزييه، برنار (١٩٨٨). أنماط التنمية والعلاقات الاجتماعية، فى: أنور عبد الملك وهيونا كاوترى، وبرنار روزييه، ولى تانه كهوى، ١٩٨٨، مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية، القاهرة: الشعبة القومية المصرية لليونسكو.

شافعى، محمد زكى (١٩٦٨). التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، القاهرة: دار النهضة العربية.

عبد الله، إسماعيل صبرى (١٩٧٦). نحو نظام اقتصادى عالمى جديد، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عبد الملك، أنور (١٩٨٨). الخصوصية والذاتية، فى: أنور عبد الملك وهيونا كاوترى، وبرنار روزييه، ولى تانه كهوى ، ١٩٨٨، مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية، القاهرة: الشعبة القومية المصرية لليونسكو.

عوض الله، صفوت عبد السلام (١٩٩٢). البنك الدولى والتنمية الاقتصادية للدول النامية، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ٥١، ١٩٩٢، القاهرة: مؤسسة الأهرام.

فرانك، اندريه جوندر (١٩٧٣). البورجوازية الرثة والتطور الرث، لبنان، بيروت: دار العودة

كاوترى، هيونا (١٩٨٨). مفهوم التنمية الذاتية والمتمركزة حول الإنسان فى: أنور عبد الملك وهيونا كاوترى، وبرنار روزييه، ولى تانه كهوى ، ١٩٨٨، مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية، القاهرة: الشعبة القومية المصرية لليونسكو.

كهوى، لى تانه (١٩٨٨). الأبعاد الثلاثة للتنمية، فى: أنور عبد الملك وهيونا كاوترى، وبرنار روزييه، ولى تانه كهوى، ١٩٨٨، مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية، القاهرة: الشعبة القومية المصرية لليونسكو.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Adams, Richards H. (1986). Development and social change in rural Egypt, New York: Syracuse university press.

Easman, M. J. (1984). Local organizations intermediate in rural development, Ithaca and London: Cornell University Press.

Kothari, Rajni (1988). Rethinking Development: in search of human alternatives, India, Delhi: Ajanta.

Ndiaye, Serigne M. (1999). Promoting Rural Community Development in Africa: Stats versus Grassroots Organizations, The Journal of Social, political and Economic Studies, 24 (1): 65-91.

Nustad, K. G. (2001). Development: the devil we know?, Third World Quarterly, 22 (4): 479–89.

Sheth, D. L. (1987). Alternative Development as political practice, Alternative, 12 (2): 155-71.

UNDP (United Nations Development Programme) and the Institute of National Planning, 2010, Egypt Human development Report 2010, Egypt: the Institute of National Planning

A STUDY OF SOME VARIABLES AFFECTING HUMAN DEVELOPMENT IN RURAL GOVERNORATES IN EGYPT

A. A. Mahmoud
Dept. of Rural Community, Agric. Extension & Rural Development Res. Institute, Agric. Res. Center

ABSTRACT: ***This study aimed to identify some variables that affect human development in rural governorates in Egypt.***
The study was divided into four parts to address this issue, the first and second parts dealt with criticism and analysis of the development concept in light of its practices. The third part dealt with the methodology of the study, while fourth part included results and discussion in terms of development practices in Egypt, which included identifying some variables affecting the human development as operational concept rather than a theoretical concept.
Empirical study depended on the available secondary data in the Human Development Report of Egypt 2010. The Human Development Index (HDI) has been used as a dependent variable reflected the level of development of rural governorates. Urban and border governorates were excluded due to focus on rural governorates.
Some statistical tools were used for quantitative analysis as t-test, Pearson's coefficient of correlation, and multiple linear regression, to identify the relationships between the independent and dependent variables, as well as to determine to which extent the independent variables explain the variability depended variable
The results revealed the existence of some significant correlations, as well as showed that, three variables had a statistically significant relationship at 0.001 level with HDI and explained its variability. They were: percentage of labor force (15+) in agriculture; rural unemployment rates (15+); and total poor persons as percentage of total population. The R-Squared statistic indicated that the model as fitted explained 79.2019% of the variability in HDI

Key words: ***Human development, Social development, economic development, developing worlds.***